إلا وغير وسوى وسُوى وسواء وخلا وعدا وحاشا فكلمة إلا
دون الثمانية ذكر منها حرف وهو إلا ومنها اسم وهو غير وسوى
وسُوى وسواء ومنها ما يستعمل تارة فعلا وتارة حرفا وهو
خلا وعدا وحاشا والخلاف على جميعها حرفا بجملة فقوله
فالمستثنى بإلا ينصب إذا كان الكلام تاما موجبا نحو قام القوم إلا
زيدا وخرج الناس إلا عمرا والمراد بالإيجاب هنا الخالي عن أداة
الاستثناء لأن أداة الاستثناء سواء كانت بغير رجا والمستثنى
بها منصوب بها ناصبة له على قول إن الكلام الموجب هو غير
المنفي ومن أمثلة المثال قام القوم إلا زيدا فزيد
مستثنى من القوم وهو منصوب والمستثنى إلا ما خرج الكلام
إلا عمرا فعمرا أيضا مستثنى من الناس وهو منصوب بإلا على
الاستثناء وقوله وإن كان الكلام منفيا تاما جاز فيه البدل
والنصب من كلمة للموجب وهو المنفي والمراد بالبدل ما
تقدم فيه نفي والمراد بالتام أن يذكر العامل إلا بعد
النفي معمولا ومن مثال ذلك بقوله ما قام أحد إلا زيد
وزيدا يجوز فيه البدل يعني أن يكون بدلا من المستثنى
منه والأمر أنه ما نفي وقام فعل ماض وأحد فاعل وإلا
كلام منفي تام وزيد بدل من أحد لأن الكلام منفي تام
ويجوز فيه أيضا النصب على الاستثناء وإلا وإلا أداة
فقوله وإن كان الكلام ناقصا كان على حسب العوامل
يعني مع النفي والناقص وهو أن لا يكون فيه ما قبل
إلا ما قبلها بعدها فقوله كان على حسب العوامل
يعني أن إلا ملغاة لا تنصب ويكون ما قبلها عاملا

فيما بعدها

٤٨٣

فيما بعدها على حسب ما يطلبه ومن مثال ذلك بقوله ما قام إلا
زيد وما ضربت إلا زيدا وما مررت إلا بزيد فما نافية وقام فعل
ماض وإلا إيجاب للنفي وزيد فاعل بقام لأن العامل أي قبل إلا وما ضربت
إلا زيدا فما نافية وضربت فعل ماض وفاعل وإلا إيجاب للنفي
وزيدا مفعول لضربت وما مررت إلا بزيد فما نافية ومررت فعل
ماض وفاعل وإلا إيجاب للنفي وبزيد جار ومجرور متعلق
بمررت فهذه كلها مثل للاستثناء الناقص ويقال فيه أيضا
مفرغ فقوله والمستثنى بغير وسوى وسُوى وسواء مجرور
لا غير يعني أن المستثنى بهذه الأربعة لا يكون إلا مخفوضا
وهو مخفوض بالإضافة ولم يبين على الإعراب بهذه الأربعة
ويعني لا يكون إلا أداة في نفسها وإعرابه بالمستثنى
المستثنى بإلا من نصب وغيره فقوله والمستثنى بخلا وعدا وحاشا
يجوز نصبه وجره نحو قام القوم خلا زيدا وزيد وقام
القوم عدا زيدا وزيد وحاشا عمرا وعمرو النصب على أنها
الكلام أي فعل لأن هذه الأدوات أفعال والمستثنى مفعول
بها وأما الجر فعلى أنها حروف جر وما بعدها مخفوض بها
باب لا فقوله اعلم أن لا تنصب النكرات بغير تنوين إذا باشرت
النكرة ولم تتكرر لا نحو لا رجل في الدار فيفهم من قوله تنصب
النكرات أنها لا تنصب المعارف بل تكون الجملة بعدها
وهو عند بلا بناء ووجب العطف عليه نحو لا زيد عندنا
ولا عمرو وأنهم لا إذا كانت نكرة لها ثلاثة أحوال الأول
أن يكون نكرة مفردة نحو لا رجل في الدار فهذه مبني على الفتح
بغير تنوين وليس لها فيه محل فتح ويجوز في قوله تنصب الثلاثة

Copyright © King Saud University